الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٢٤**

السبت ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ماير – هارتينغ (النمسا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٨/١٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان اسيلبورن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في دوقية لكسمبرغ الكبرى.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): لكسمبرغ مسرورة جدا لأن رئيس المجلس الأوروبي هيرمان فان رومبوي، قد تمكن للمرة الأولى من مخاطبة هذه الجمعية باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/66/PV.15) وأعلن تأييدي الكامل لبيانه.

الأمم المتحدة ضرورية أكثر من أي وقت مضى، والتوقعات المعلقة عليها أكبر من أي وقت مضى. نحن نمر بفترة اضطراب كبيرة؛ فترة، كما قال الأمين العام، مثقلة بصعوبات كبيرة، ولكن أيضا غنية بفرص التقدم للبشرية. من واجبنا أن نستجيب للتطلعات المعلقة علينا من قبل جميع من يسعون في أنحاء العالم كافة إلى تحقيق السلام والأمن والكرامة.

في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، ولدت دولة جديدة تحت أنظار العالم بأسره. في شهر كانون الثاني/يناير، تكلم شعب السودان، خلال الاستفتاء على استقلاله، بصوت عال وبوضوح. صوت أكثر من ٩٨ في المائة من الناخبين مؤيدين للاستقلال، الذي كان يتوق إليه الجزء الجنوبي من أكبر بلد أفريقي منذ مدة طويلة. لكسمبرغ فخورة باعترافها بجنوب السودان، في ٩ تموز/يوليه، حتى قبل اللحظة التاريخية لقبولها عضوا في الأمم المتحدة.

إن استقلال جنوب السودان، شهادة على رغبة الطرفين في الصراع السوداني الطويل في تنفيذ الاتفاق الشامل للسلام. وينبغي الآن للطرفين إظهار نفس الرغبة في تنفيذ اتفاقات جديدة لمعالجة مسائل علاقات حسن الجوار، بين السودان وجنوب السودان. وسيستفيد السودان وجنوب

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

السودان وشعبيهما أولا، إذا أصبحت العلاقة في النهاية علاقة بناءة تسمح بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيهما معا على أساس جديد.

إن المجتمع الدولي على استعداد لدعم البلدين. تنمية السودان، ودعم دولة جنوب السودان الجديدة، على طريقها نحو الاستمرار والاستقرار والازدهار، وهذه مهام يتعين أن نقوم به ونتعاون عليها معا. يشارك الاتحاد الأوروبي في ذلك بنشاط. وتدعم لكسمبرغ تماما جهوده، وهي أيضا ملتزمة على الصعيد الثنائي، خصوصا فيما يتعلق بأنشطة إزالة الألغام، للمساعدة على التخلص من مخلفات الحرب التي طالت إلى حد أثرت فيه على عدة أجيال من السودانيين.

قبل بضعة أيام، وباعتراف الجمعية العامة بكامل سلطات المجلس الوطني الانتقالي، فإنها قد باركت، بطريقة أو بأخرى، نهاية النظام الديكتاتوري للعقيد القذافي، حيث أنه نظام قد أطبق على أنفاس كامل المجتمع الليبي لمدة ٤٢ سنة، ولم يتردد في استخدام أسلحة ثقيلة ضد شعبه بدون تمييز، ضاربا عرض الحائط تطلعات شعبه للحرية.

لقد كان على المجتمع الدولي اتخاذ إجراء وتحمل مسؤولياته عن حماية الشعب الليبي رجالا ونساء وأطفالا، الذين تعرضوا للقصف، والذين للأسف لا زالوا تحت القصف في سرت وبني وليد. لم نكن نريد أن نلوم أنفسنا مرة أخرى، لترددنا طويلا جدا، ولتفريطنا في مسؤوليتنا عن حماية غير القادرين على الدفاع عن أنفسهم ضد وحشية سلطاتهم. إننا لم نرغب مرة أخرى في أن نكون شهودا لا حول لنا ولا قوة على العنف الواسع النطاق.

لقد كانت منظمتنا قادرة على التحرك وإبراز قدرتها على الفعل بشكل حاسم وفي الوقت المناسب وبطريقة عادلة. إن الجمعية العامة قد علقت عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان. وسمح مجلس الأمن، بموجب الفصل السابع من الميثاق، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية السكان ومناطق المدنيين، المعرضة لخطر الهجمات. وتمكن المجلس من فعل ذلك بحزم لأن المجتمع الدولي, والمنطقة على وجه الخصوص, دعما إجراءه. قامت الجامعة العربية بدور مهم في هذا المجال, وأنا أشيد بذلك بحرارة.

اليوم، الشعب الليبي بفضل شجاعته والدعم القوي للمجتمع الدولي قد أصبح حرا في اختيار مستقبله. بالتعاون مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، فإننا مستعدون لدعم ليبيا في طريقها إلى الديمقراطية، ومساعدة المجلس الوطني الانتقالي في إنشاء دولة جديدة تحترم فيها حقوق الإنسان, ويجد فيها كل عنصر من عناصر المجتمع مكانا له. كما صرح بذلك السيد جان بينغ، الذي كان رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين, في باريس في ١ أيلول/سبتمبر، فإن أفريقيا ستستفيد كثيرا من نشوء ليبيا التي تنعم بالديمقراطية وتعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها. سنستفيد كلنا من ذلك.

في تونس كما في مصر، انتصر الناس أيضا في سعيهم نحو الحرية، وإعادة كتابة العقد الاجتماعي، في مواجهة أنصار نظاميهما السابقين. في باقي بلدان المنطقة، يتعين على الناس مواصلة الكفاح لتحقيق الاحترام لحرياتهم الأساسية.

يواصل النظام في سوريا حملته الوحشية ضد شعبه. بقي كل نداء، بما في ذلك نداء الأمين العام، إلى وضع حد للعنف والقمع حتى الآن بدون استجابة. كما قرر ذلك مجلس حقوق الإنسان في ٢٣ آب/أغسطس، وهذا شيء يستحق الثناء، إرسال لجنة تحقيق دولية مستقلة على وجه السرعة إلى سوريا، ويتعين على مجلس الأمن أيضا تحمل مسؤولياته في هذا الصدد. مصداقية الأمم المتحدة، كقوة أخلاقية، تحمي السكان المدنيين وحقوقهم على المحك. وكذلك على المحك قدرة الأمم المتحدة على أن تكون

حاضرة في الأزمات والثورات والكوارث التي تحط من كرامة الناس، وتهدد وجودهم.

السلام والأمن والكرامة كلمات أساسية لدى الحديث عن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني: حق شعبين في العيش بسلام وأمن وكرامة.

يتعين الوصول إلى حل لهذا الصراع الذي دام طويلا وسمم المنطقة بأسرها، من خلال الاعتراف بحق الطرفين – وليس واحدا منهما فحسب – في العيش في ظل دولة ذات سيادة قابلة للاستمرار. للأسف لم يحصل ذلك بعد، رغم الأمل المستلهم من الكلمات التي صرح بها الرئيس أوباما في هذه المنصة بالذات السنة الماضية (انظر A/65/PV.11). بالعكس، لم نر لا وقفا للبناء غير القانوني للمستوطنات ولا رفعا مهما للحصار على قطاع غزة. فاستئناف محادثات السلام المباشرة لم يدم طويلا.

لقد استمعنا جميعاً إلى النداء النابض بالحياة من الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمس، ودعوته إلى الاعتراف بحق شعبه المشروع في إنشاء دولة، وقبول تطلعات فلسطين نحو الحصول على مقعد في الجمعية، وشغل مكانها بالكامل بين دول العالم. ولا يسعني إلاّ أن آمل أن يُلبّى نداؤه. وتعتمد الرغبة المشروعة لإسرائيل في العيش لفترة طويلة في أمان على إعمال حق الفلسطينيين في العيش بكرامة في دولتهم ذات السيادة.

ولكن مجرد تلبية هذا النداء ليس كافياً. فلا بد من أن تبدأ المفاوضات بين الطرفين مرة أخرى وفي أقرب وقت ممكن. ولن تتاح معالجة الأسباب الجذرية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني إلاّ بالمفاوضات. وإن بارامترات التوصل إلى تسوية باتت معروفة منذ فترة طويلة. وأؤيد تأييداً كاملاً الاقتراح الذي قدمته أمس المجموعة الرباعية القاضي بوضع جدول زمني صارم: شهر واحد للاتفاق على جدول الأعمال وأساليب المفاوضات، وليس أكثر من سنة للتوصل إلى اتفاق شامل.

وأناشد الطرفين إثبات الإرادة السياسية والقدرة على تقديم التنازلات والتضحيات الضرورية حتى يصبح السلام في الشرق الأوسط بحلول آخر عام ٢٠١٢ حقيقة واقعة في نهاية المطاف. ومن على هذا المنبر، أكرر القول بثبات إن إعادة بدء المفاوضات لا يمكنها أن تتعثر مرة أخرى أمام العراقيل، وأظن، على ما أعتقد، أن الحكومة الإسرائيلية تعرف ذلك. ويمكن للطرفين في الجهود التي يبذلانها الآن وفي المستقبل على حد سواء، أن يعتمدا على دول الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك بلدي، لكسمبرغ.

إن الأحداث التي وقعت خلال العام الماضي في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تذكرنا بأهمية وجود منظمة الأمم المتحدة ذات الوسائل القوية لمنع نشوب الصراعات وللوساطة، ولحفظ السلام وبناء السلام. ومنع نشوب الصراعات أحد الالتزامات الرئيسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. والمسؤولية الرئيسية عن ذلك تقع على عاتق الدول الأعضاء، ولكن لا توجد دولة يمكنها أن تعمل بمفردها. فيجب على كل منها أن تكون قادرة على الاعتماد على دعم البقية.

وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التزمنا جميعاً بتعزيز ثقافة المنع، ووضعنا أدوات وآليات جديدة هامة. ولجنة بناء السلام، من خلال توحيد جميع الجهات الفاعلة المعنية وصياغة استراتيجيات متكاملة، عنصر أساسي في هذه الأمور.

وبلدي على اقتناع عميق بأهمية اتباع نهج واسع النطاق ومتعدد الأبعاد لبناء السلام. وتفخر لكسمبرغ بأن تكون مساهمة نشطة في عمل لجنة بناء السلام، ولا سيما كونها رئيسة لتشكيلة قطرية مخصصة تتعلق بغينيا، تم إنشاؤها

في شباط/فبراير من هذا العام. وتتمثل أولويتنا في دعم السلطات في كوناكري في مجالات المصالحة الوطنية، وإصلاح قطاع الأمن، وتوفير فرص العمل للنساء والشباب. وما فتئت لكسمبرغ منذ عام ٢٠١٠ تدعم، بصفتها الوطنية، الوساطة التي تقوم بها جماعة سانت إيغيديو بين الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع السياسي والمدني في غينيا.

وترى لكسمبرغ، على المستوى الثنائي وبصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي على السواء، أن منع نشوب الصراعات وتقديم الدعم في حالات ما بعد الصراع، هما في صميم نشاطها في الخارج، أساساً عن طريق الصكوك المتعددة الأطراف، مع الأمم المتحدة بطبيعة الحال، وأولاً وقبل كل شيء فيما بينها. والتحديات التي نواجهها لا تقتصر على الصراعات السياسية، ولكنها تتعلق أيضاً بالتحول الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ولنتذكر أن الربيع العربي بدأ كاحتجاج اجتماعي. لذلك فإننا نوافق تماماً على الأولوية التي يعتزم الرئيس أن يوليها خلال فترة ولايته للتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وسوف نبذل كل ما في وسعنا مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي للمساهمة في كفالة أن يتكلل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، الذي سيعقد في البرازيل في غضون أقل من سنة من الآن، أي في حزيران/يونيه ٢٠١٢، بالنجاح حقاً. ويجب على مؤتمر ريو+٢٠ أن يضع مجموعة من الأهداف الطموحة التي تكفل بقاءنا على المسار الصحيح مع التنمية المستدامة، والمحافظة على قدرة الأجيال المقبلة على العيش على كوكبنا.

والتنمية المستدامة، بعناصرها الثلاثة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – تكمن منذ أمد بعيد في صميم سياسة التعاون الإنمائي في لكسمبرغ. ويسعدني القول إن لكسمبرغ قد تمكنت من الحفاظ على جهودها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وحتى زيادتها، حيث بلغت ١,٠٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ٢٠١٠.

ونحن لم نعد بحاجة إلى إثبات الارتباط الوثيق بين الأمن والتنمية. فالروابط بين الأمن وتغير المناخ واضحة أيضاً بالنسبة إلى لكسمبرغ. وكما ذكر الأمين العام، يجب أن يُنظر إلى تغير المناخ كتهديد مضاعف. والتزام لكسمبرغ بمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك من خلال مجموعة الأصدقاء التي أنشئت هنا في نيويورك لهذا الغرض، هو أيضاً جزء من استراتيجيتنا لمنع نشوب الصراعات قبل أن تزداد سوءاً بفعل تغير المناخ. وفي هذا السياق، يقدم بلدي الدعم والمساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، خاصة تلك الواقعة في المحيط الهادئ، التي يتعرض وجودها للخطر بسبب تغير المناخ.

ومنذ اعتماد بروتوكول كيوتو في عام ١٩٩٧، قطعت لكسمبرغ مع شركائها الأوروبيين التزامات ملزمة بتخفيض انبعاثاتها من الكربون والتخفيف من آثار تغير المناخ. وتساهم لكسمبرغ أيضاً في مبادرة بدء التمويل السريع لمواجهة تغير المناخ. وأود أن أؤكد أن هذه الموارد جديدة وهي تضاف إلى المساعدة الإنمائية الرسمية التي نقدمها.

ومن بين سائر التحديات العديدة التي تتطلب مواجهة منسقة وجماعية، أود أن أذكر واحداً على وجه الخصوص: الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. فالأمراض غير المعدية لا تزهق أرواح ٣٦ مليون إنسان كل عام فحسب؛ إنما تؤدي أيضاً إلى خسائر كبيرة بالنسبة إلى الدخل الوطني، ورفع ملايين الناس من تحت خط الفقر. وهي تؤثر علينا جميعاً، وتؤثر تأثيراً كبيراً متزايداً على البلدان

النامية. والتصدي لهذا التحدي ذي الأبعاد الوبائية يجب أن يكون عالمياً وشاملاً.

لذلك، أشيد بمبادرة بلدان الجماعة الكاريبية إلى وضع هذا الموضوع على جدول أعمال الجمعية العامة والإعلان، خارج المجتمع الطبي، عن نطاق الأزمة المتعلقة بالأمراض غير المعدية وأثرها، بما في ذلك على التنمية. ولا شك في أن عقد هذه المناقشة في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، واجتماعات المائدة المستديرة، ومختلف الأحداث الجانبية في الأيام الأخيرة الماضية أتاحت لنا التوصل إلى ذلك الهدف. وينبغي لنا الآن أن ننفذ تنفيذاً كاملاً الالتزامات المتعهد بها في الإعلان السياسي (القرار ٢/٦٦، المرفق). وبوسعي أن أؤكد للجمعية أن لكسمبرغ سوف تواصل بذل جهودها لتحقيق هذه الغاية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد علام – مي (تشاد).

ولم تكن الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي أحيينا ذكراها السنوية العاشرة للتو، هجمات ضد الولايات المتحدة فحسب، البلد المضيف لمنظمتنا، ولكن ضد كل منا، ضد قيمنا ومبادئنا، وقناعاتنا ومعتقداتنا. وأصبحت منظمتنا نفسها هدفاً للهجمات الجبانة. وهذه الأفعال الخسيسة يجب ألاّ، مع ذلك، تؤدي بنا إلى الانكفاء. بل على العكس من ذلك، ينبغي لها أن تشجعنا على مضاعفة الجهود الرامية إلى مواصلة العمل معاً في تعزيز المثل العليا والقيم لمنظمتنا وميثاقها، والى مكافحتنا الإرهاب معاً، والى تحقيق مستقبل أفضل وأكثر أمناً للأجيال المقبلة، والى التنمية واحترام حقوق الإنسان، والديمقراطية وسيادة القانون. هذه هي مسؤوليتنا المشتركة: المسؤولية عن الوقاية والحفظ والحماية.

ولكسمبرغ على استعداد لتحمل مسؤولياتها ومواصلة العمل بغية التوصل إلى تعددية الأطراف الفعالة، بما في ذلك عندما نصبح – إذا وفّرت الجمعية لنا الفرصة – عضواً غير دائم في مجلس الأمن للسنتين ٢٠١٣-٢٠١٤.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد ستيفن فاناكيري، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والإصلاح المؤسسي في مملكة بلجيكا.

السيد فاناكير (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): قبل اثني عشر شهراً، وقفت هنا وأكدت على أهمية مبدأ المساءلة. هذا العام، هناك سبب إضافي للتشديد على هذه القيمة الرئيسية في السياسة الوطنية والدولية.

في العديد من بلدان العالم العربي – في تونس، ومصر والمغرب وليبيا وسوريا واليمن وغيرها – يعمل الناس على تغيير ملامح مجتمعاتهم، ويتجهون قدماً نحو قيادات قابلة للمساءلة.

وفي القارة الأفريقية، في كوت ديفوار أخفق الرئيس، الذي طالما أغرق بلده في العنف، في امتحان الصمود أمام الشرعية الديمقراطية. ومع إجراء الانتخابات المقررة في وقت لاحق هذا العام، فإن كوت ديفوار بات مستعدة الآن لبداية جديدة.

وفي أوروبا، يؤكد إلقاء القبض على راتكو ملاديتش ما ينبغي أن يعيه القادة جيدا: جرائم الحرب لن تظل بدون عقاب إلى الأبد، وأن هذا العالم لا يقبل الإفلات من العقاب.

لقد أظهر العام الماضي، أكثر من أي وقت مضى، أن التاريخ يقف إلى جانب أولئك الذين يسعون، في جميع أنحاء العالم، إلى تحقيق المساءلة. وهؤلاء سيجدون بلجيكا واقفة إلى جانبهم.

المساءلة تعني في المقام الأول المساءلة القانونية: واجب تنفيذ المعاهدات الدولية واحترام القانون الدولي. قال بنجامين فرينكز، وهو أحد المدعين في محاكمات نورمبرغ: ”لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة، ولا عدالة بدون قانون، ولا قانون له معنى بدون محكمة تقرر ما عادل وقانوني في أي ظروف بعينها“.

بعض الأمثلة التي ذكرتها للتو تعكس ذلك تماماً. فراتكو ملاديتش تجري محاكمته في لاهاي. وأحيلت الفظائع الجماعية المرتكبة في كوت ديفوار وليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

من هذا المكان، أود أن أطلق نداءاً قوياً إلى الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد نظام روما، أن تنضم إليه وأن تدعمه، إسهاماً منها في إقامة نظام قانون دولي مستدام وخاضع للمساءلة.

لكن المساءلة بالطبع أوسع من ذلك بكثير. فهي تقتضي المساءلة السياسية. فالحكومات والساسة وموظفو الخدمة المدنية مساءلون ومسؤولون أمام مواطنيهم، سواء كان ذلك من خلال صناديق الاقتراع أو من خلال المشاركة البناءة مع المنظمات التمثيلية.

لأكن صريحاً معكم: يشكل هذا الأمر تحدياً أيضاً في القارة التي أنتمي إليها، أوروبا. ينبغي لنا، بصفتنا قادة أوروبيين، ألا نهرب من واجب أن نكون مساءلين أمام الشعوب التي نمثلها. وتمشياً مع روح عدم التمييز بمؤتمر ديران، أود أن أضيف ما يلي: يجب أن نكون خاضعين للمساءلة أمام جميع الناس، بغض النظر عن خلفيتهم العرقية، أو ديانتهم أو معتقدهم، أو نوعهم الجنساني، أو ميلهم الجنسي أو موقعهم الاجتماعي.

أمراء الحرب الذين يعتقدون أن بإمكانهم النجاة باستغلالهم الجنسي للنساء وتجنيدهم للأطفال يجب إيقافهم وتقديمهم للمساءلة من خلال موقف موحد وحاسم للمجتمع الدولي.

لن تقف بلجيكا مكتوفة الأيدي والناس يطالبون بمستقبل خال من الإكراه والرعب. وبدلاً من عدم التدخل، تؤمن بلجيكا بعدم اللامبالاة. لا يمكن للسيادة أن تكون حاجزاً يستغله القادة لانتهاك حقوق مواطنيهم. لا يمكن استخدام السيادة مبرراً للهروب من المسؤولية عن توفير الحماية لشعوبهم.

هذا أحد الدروس الرئيسية التي استفدناها من الأحداث الأخيرة في العالم العربي: أن للديمقراطية والمساءلة طابعا عالميا، وأنه لا يمكن، ولا ينبغي، أن تدعيهما دولة ما أو مجموعة من الدول.

(تكلم بالفرنسية)

لنضرب مثلاً بحالة ليبيا، حيث تمكن مجلس الأمن من منع حدوث مجزرة. لقد قررت بلجيكا، قراراً حظي بما يشبه الإجماع في البرلمان، أن تشارك في عملية الحماية الموحدة العسكرية، متحملةً مخاطرها وتكلفتها.

والسبب في ذلك أن بلجيكا مقتنعة بأن من مسؤولية المجتمع الدولي أن يتصرف حين يتعرض السكان لخطر وشيك. قال موليير، منذ زمن طويل، إننا مسؤولون ليس فقط عما نفعله، بل أيضاً عما لا نفعله.

واليوم، بعد أن تلاشى الخطر الوشيك، تقع على المجتمع الدولي مسؤولية المساعدة في إعادة بناء ليبيا. يجب ألا ننسى أن لتلك المسؤولية جزء لا يتجزأ من المسؤولية عن الحماية. وستقدم بلجيكا إسهامها.

لننظر في باقي القارة الأفريقية، التي تتوق شعوبها إلى إسماع أصواتها من خلال انتخابات حرة ونزيهة. في ذلك الإطار، أود أن أشير بشكل خاص إلى جمهورية الكونغو

الديمقراطية، حيث أحرز، بعد سنوات من العنف، تقدمٌ لا يمكن إنكاره.

لا يمكن تجاهل الدور المهم الذي اضطلعت الأمم به المتحدة، لا سيما عملية الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا تزال هناك تحديات كبيرة يتعين التغلب عليها. تشمل تلك التحديات استمرار وتعزيز جهود تحقيق الاستقرار في شرق البلد، وإصلاح قطاع الأمن، وإرساء سيادة القانون، ومكافحة الإفلات من العقاب والعنف الجنسي.

تلك هي المكونات الأساسية لتوطيد الديمقراطية. لقد وضعت انتخابات عام ٢٠٠٦ جمهورية الكونغو الديمقراطية على طريق الديمقراطية. وينبغي أن تؤكد الانتخابات المقرر عقدها في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر أن جمهورية الكونغو الديمقراطية مستعدة للانطلاق بعيداً عن ماضيها الدموي.

وباعتبار حكومتي شريكاً مهماً لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنها تسهم مالياً في التحضير للانتخابات، وتطلب أن يتمكن جميع المرشحين وجميع المواطنين من المشاركة في جو سلمي وفي ظل الاحترام الكامل للقواعد الديمقراطية.

(تكلم بالإنكليزية)

لنلقي في الختام نظرة على الشرق الأوسط، وهو منطقة نزاع حظيت هذا الأسبوع بالكثير من الاهتمام هنا في هذه القاعة. قبل أكثر من نصف قرن، قال داغ همورشولد، الذي خصص الأسبوع الحالي لإحياء ذكراه، وكان قد بذل شخصياً جهوداً كثيرة لإحلال سلام دائم في تلك المنطقة: ”إن بناء جسر قوي. جسر تستطيع أن تمر فوقه بدون صعوبات، يمكن أن يكون قصة طويلة“. وبعد أكثر من خمسين عاماً، لم نتمكن بعد من بناء ذلك ”الجسر القوي“. هذا أمر غير مقبول.

إن معايير الحل المستدام معروفة جيداً. كل الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي لديه تطلعات مشروعة. شعب يريد دولة. وشعب ينشد العيش في سلام وأمن. هاتان هما الرسالتان اللتان قدمهما إلينا أمس الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء نتنياهو. ومن الممكن تحقيق كلتا الحاجتين المشروعتين.

خلال الأشهر القليلة الماضية، بذل الاتحاد الأوروبي وممثلته العليا كل جهد ممكن للمساعدة في بدء عملية المفاوضات. لا بديل للمفاوضات، مهما كان الطريق صعباً وخطيراً. لذلك آمل مخلصاً أن يتم تنفيذ الخطوات التي اقترحتها المجموعة الرباعية أمس تنفيذاً كاملاً.

من الواضح أيضاً أن السلطة الفلسطينية قد تقدمت بنجاح على طريق بناء الدولة، ويعود الفضل في ذلك إلى المساهمات المهمة والمستدامة التي قدمها الاتحاد الأوروبي وقدمتها بلجيكا، ومن الواضح أنها وصلت إلى مستوى في بناء الدولة لا يمكن أن يتجاهله العالم.

والآن وقت إظهار الدور القيادي. وعلى أي، هذا كل ما تعنيه المساءلة أمام شعوب المنطقة.

كثيرون قالوا من قبل: إن التحديات العالمية التي نواجهها متعددة. فهي تتراوح ما بين الإرهاب إلى تغير المناخ إلى التنمية المستدامة – وفي هذا الصدد يتطلب مؤتمر قمة ريو+٢٠ منا الكثير من الطاقة والقدرة على الابتكار في الأشهر المقبلة. من الاضطرابات المالية إلى مآس إنسانية مروعة مثل التي تحدث في منطقة القرن الأفريقي؛ من حظر الذخائر العنقودية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية، لا سيما في كوريا الشمالية وإيران، من ضمان الاستغلال المسؤول والشفاف للموارد الطبيعية من خلال برامج مثل

عملية كيمبرلي؛ حتى التنفيذ الكامل لمؤشرات القرار التاريخي لمجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

بالنسبة لبلجيكا، فإن السبيل الوحيد للتصدي لتلك التحديات هو من خلال نهج متعدد الأطراف. لا يوجد بلد مهما كان كبيرا أو هاما، قادر على مواجهة التحديات العالمية وحدها. لا ينبغي لأي بلد، مهما كان متواضع الحجم، أن يعتقد أنه لا يمكن أن يكون جزءا من الحل.

ليست تعددية الأطراف منع الحلول. ينبغي أن تؤدي إلى التغيير، وينبغي أن تكون الأمم المتحدة في مركزها، التي أثبتت، فعلا، قيمتها المضافة في ميادين كثيرة. اسمحوا لي أن أذكر مجال واحد فحسب تعلق عليه بلجيكا أهمية خاصة: الوساطة الدولية لفض النزاعات.

عندما خاطبنا الأمين العام في وقت سابق من هذا الأسبوع، أشار إلى غينيا وكينيا وقيرغيزستان باعتبارها نجاحات لوساطة الأمم المتحدة. ومما لا شك فيه أن القائمة طويلة، ولكن الاحتياجات أيضا ملحة. ولذلك أنا ممتن لرئيس الجمعية العامة لاختيار الوساطة كموضوع رئيسي لمناقشتنا. وأعتقد اعتقادا قويا أنه ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة الاستثمار في تعزيز قدرات وساطتها.

أفخر بإعلان أن بلجيكا قررت تقديم دعم مالي إلى وحدة دعم وساطة الأمم المتحدة والمشاركة بنشاط مع الرئيس ومع الحكومات الأخرى وأصحاب المصلحة غير الحكوميين من أجل تعزيز دور جهود وساطة الأمم المتحدة.

يقول البعض إن الأمم المتحدة تفقد قوتها كمنصة عالمية للمناقشة واتخاذ القرارات. ويقول البعض إن الاتجاهات العالمية تشير إلى هيكل أكثر تفتتا للحكم العالمي. لا أعتقد أن ذلك صحيح. وأنا بالتأكيد لا أعتقد أنه مستصوب.

تظل بلجيكا مؤيدا قويا للأمم المتحدة. إن انخراطنا الحالي في لجنة بناء السلام وسعينا للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ يبرهنان على استعدادنا لتأدية دورنا في الأمم المتحدة.

أنا، اليوم، أيضا أفخر بترشح بلجيكا لمجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، وضم صوتنا لمَن يكافحون الإفلات من العقاب والتمييز، ودعم الرجال والنساء والأطفال في جميع أنحاء العالم الذين يشهدون تقليص حقوقهم؛ وتحويل مبدأ عدم جواز اللامبالاة إلى واقع حي. لا من أجلنا، بل من أجل من نتحمل مسؤوليتهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سام تيرينس كوندور، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية سانت كيتس ونيفس.

السيد كوندور (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالإنكليزية): أود، نيابة عن حكومة وشعب سانت كيتس ونيفس، أن أعرب عن امتناني لشرف مخاطبة الجمعية العامة. كما أتقدم بالتهنئة الخالصة نيابة عنهما إلى السيد ناصر عبد العزيز النصر على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. يود وفد بلدي أيضا أن يشكر السيد جوزيف ديس، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، على قيادته خلال دورة مشحونة حافلة بالمهام الصعبة.

ويتزامن تولي رئيسنا الجديد منصبه مع إدراج مجموعة قضايا عالمية على جدول أعمال الجمعية العامة ذات أهمية خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي.

شاركت معظم الوفود في الآونة الأخيرة، على سبيل المثال، في اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي عقد في شهر حزيران/يونيه، واجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الشباب الذي عقد في تموز/يوليه، واجتماع الأمم المتحدة

الرفيع المستوى المعني بالأمراض المعدية، الذي عقد قبل بضعة أيام. يقدم انعقاد تلك الاجتماعات اعترافا وافرا بالتحديات التي ما زلنا نواجهها في سعينا الدؤوب إلى عالم يتمتع بصحة أفضل، والدور المحوري للتماسك الصحي والاجتماعي كوسيلة للتنمية الوطنية والعالمية.

يضطلع الرئيس بمسؤولية كبيرة في قيادتنا إلى إجراءات المتابعة المنبثقة عن تلك المداولات المكثفة. ويثق وفد بلدي في قدرته وخبرته اللازمة للقيادة، ويؤكد له دعمنا الكامل.

وقد أعلن الرئيس موضوعه في هذه الدورة ”دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية“. ويؤيد وفد بلدي التسوية السلمية لنزاعات، ونعترف، مثله بالوساطة بوصفها الأداة الأفضل لمنع النزاعات أو تسويتها.

في هذا المسعى، ترغب دولنا الجزرية الصغيرة الواقعة على البحر الكاريبي في أن تشارك في آليات الدعم بسبل ملموسة، مثل التي وضعت بالفعل في أحكام القرارات الهامة مثل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يتناول عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

يكن شعب بلدي ومنطقتي احتراما كبيرا للمثالية التي أنجبت هذه المنظمة الهامة. تتطابق مبادئُنا مع تلك المتبعة في منظومة الأمم المتحدة، ولا تقل توقعاتنا عن توقعات الدول الكبيرة والقوية.

في وقت مثل هذا، يجب على الأمم المتحدة أن تظهر طابع التوحيد الذي تتميز به من خلال التأكيد لجميع الدول الأعضاء على أنها قادرة على أداء دور في صون السلم والأمن الدوليين وفي مساندة بعضهم البعض. نحن حراس لإخواننا.

في مجتمع اليوم العالمي، يجب أن نعتمد اعتمادا كبيرا على العمل الجماعي والشراكات الصلبة، إذا أردنا التغلب على العديد من التحديات المشتركة التي نواجهها. ومن بين هذه التحديات الخيارات الخاطئة أو غير المدروسة التي ارتكبها العديد من شبابنا.

يمثل شبابنا أحد الجوانب الهامة والمحددة لمستقبل بلدي، والعنصر الذي سيرسم إلى حد بعيد ملامح عالم الغد. لذلك من الجدير بالذكر أن العنف بين الشباب بلغ مستويات وبائية في منطقة البحر الكاريبي. نحن نعلم أن العنف بين الشباب هو دائما أحد أعراض قضايا أعمق للفرد والمجتمع وأنه لا بد من إتباع نهج متكامل متعدد القطاعات لمعالجة المشكلة.

على الصعيدين الوطني والإقليمي، تتصدى الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بنشاط لهذا التحدي، ويسرنا أن نكون قد شاركنا في المناقشات التي دارت بشأن هذا الموضوع في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا. لكن، هناك حاجة لإعادة تعزيز دور وكالات الأمم المتحدة في دعم جهودنا الرامية إلى التراجع عن النهج المزعج المتمثل في العنف بين الشباب، وآثاره على العديد من القطاعات الحيوية، بما في ذلك الصحة والأمن والتنمية.

وبالتالي، يتعين علينا أن نزيد من مشاركتنا مع منظمة الصحة العالمية، موئل الأمم المتحدة واليونيسيف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ووكالات التنمية الدولية في هذا المسعى.

ويرتبط أيضا التحدي المتمثل في العنف بين الشباب، إلى حد ما، بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبينما يقر بلدي بالخطوات الواسعة التي تحققت في منطقتنا فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من خلال اعتماد الجماعة الكاريبية للإعلان الخاص بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة، لا يزال أمامنا طريق طويل يتعين علينا قطعه. لذلك من الحتمي أن نعمل معاً للوصول إلى نهج

يركّز على حل لمشكلة تيسير الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بلداننا. وتدعو الجماعة الكاريبية هنا إلى إبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة.

ومما له صلة بهذا التحدي مسألة الأمن البشري والتنمية. فبلدي ملتزم بالعمل بتفانٍ على الصعيدين الوطني والإقليمي، وبالتعاون على الصعيد الدولي لتحسين حياة شعوبنا.

إن سانت كيتس ونيفيس بلد صغير نسبياً، وعادة فإن البلدان الصغيرة والضعيفة تتأثر بشدة عند حدوث الصدمات والأزمات العالمية. لذلك فإنا كمنطقة إقليمية نشجع على العمل لتحسين مرونتنا، وتعزيز الأمن البشري والتقليل من ضعفنا وبناء اقتصادات أقوى. وهذا ما برح نهجنا في أفضل الممارسة التي نتبعها على نطاق واسع فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتشيد سانت كيتس ونيفيس بالجمعية العامة على عقدها الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالفيروس/الإيدز. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس والإيدز مع الشراكة الكاريبية من أجل مكافحة الفيروس/الإيدز، تماشياً مع التزامها بدعم البلدان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولضمان الوقاية من الفيروس/الإيدز وتقديم خدمات الرعاية والمعالجة والدعم لجميع من هم بحاجة إليها.

ولا يزال جدول الأعمال حافلاً بالمسائل، والتحدي أصبح أكبر عما كان عليه قبل عشر سنوات في منطقة تحتل المرتبة الثانية عالمياً من حيث أعلى نسبة لانتشار الفيروس. لذلك نتوقع استمرار الحصول على مساعدة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز وغير ذلك من الوكالات الصحية والإنمائية والحض عليها.

أما فيما يتعلق بالأمراض غير المعدية، فبوسع البلدان الكاريبية أن تفخر عن حق بأن المبادرات التي اتخذت في إعلان بورت أوف سبين في عام ٢٠٠٧ ”متحدون لوقف وباء الأمراض المزمنة غير المعدية“ الذي انبثق من أول مؤتمر قمة عقده رؤساء الحكومات بشأن الموضوع، وهو مؤتمر دوّى صداه في جميع أرجاء المعمورة، مما أدى إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى الذي سرعان ما اختتم بتوافق في الآراء بشأن إطلاق ثورة صحية دولية.

يمكن الوقاية من الأمراض غير المعدية إلى حد كبير، لذلك من الجوهري للوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع الرفيع المستوى أن تعكس الشواغل الرئيسية لإعلان بورت أوف سبين الذي يهدف إلى تشجيع الحكومات والقطاع الخاص على التعاون بشأن زيادة الوسائل الكفيلة بممارسة نظم غذائية صحية وإنشاء مناطق خالية من التدخين لمنفعة الجماهير.

ويجدر الاستثمار على الأجل الطويل في تخفيض التكاليف الباهظة لمعالجة هبوط القلب، والسكري، وارتفاع ضغط الدم، الذي يؤدي إلى نسبة من ستين إلى سبعين في المائة من معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية وذلك لحماية رأس المال البشري وتنمية سائر مناطقنا.

إني فخور جدا لتولي حكومة سانت كيتس ونيفيس المسؤولية الرئيسية عن الموارد البشرية والصحة والفيروس/الإيدز في المجتمع الكاريبي، ولا تزال تقوم بدور رائد.

سأكون مقصراً إن لم أبرز أهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ففي شهر حزيران/يونيه المقبل وخلال هذه الدورة السادسة والستين للجمعية العامة ستتجه كل الأنظار إلى مداولات ريو الهادفة إلى تحقيق تلاق في وجهات النظر بشأن الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية

المستدامة. وأؤيد تأييداً كاملاً الهدف الرئيسي للمؤتمر، ألا وهو ضمان الالتزام السياسي. وهذا عامل حاسم للنجاح في جميع مراحل عمليات ريو + ٢٠ وما يتجاوزها.

إن سانت كيتس ونيفيس إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية التي أشير إليها في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١. وطيلة السنوات العشرين الماضية، حقق المجتمع الدولي منجزات هائلة في التصدي للتحديات التي تواجه الدول الجزرية النامية الصغيرة من حيث التنمية المستدامة. ومن أسف أنه تم إحباط خطوة تشجيعية إلى الأمام جراء نكسات مؤلمة.

إن تأثير تغير المناخ مشكلة يشعر بها المرء كل يوم في سانت كيتس ونيفيس، كما هو الحال في الجزر الأخرى. فالمسألة لم تعد ''إذا'' و ''كيف'' بل بالأحرى ''متى'' و ''وإلى أي قدر'' سنتأثر. ونحن بحاجة ماسة جداً إلى تحسين التدابير الاستباقية لمواجهة الخطر الداهم لتغير المناخ.

ونوصي جدا بوضع استراتيجية محددة تعزز بقوة من تمويل مسألة تغير المناخ. وسيكون انجازا حيويا لبلداننا إذا تمكنت من معالجة أثار تغير المناخ بنجاح من دون استخدام الموارد المحدودة والمستنزفة بالفعل. ويشجع وفدي بقية الدول الأعضاء على الانضمام إلى الدعوة من أجل التنفيذ الكامل لتمويل برنامج المناخ.

وبالإضافة إلى السعي إلى تحقيق نتائج تستفيد منها جميع الدول، يود وفدي أن يبرز تحديات معينة يواجهها بعض أعضاء المجتمع الدولي، ويمكن للجمعية العامة أن تساعد في التغلب عليها. إني أتكلم عن هايتي، وأنتيغوا وبربودا، وكوبا وتايوان.

ولا بد لنا من أن نتذكر دائماً هايتي وهي من أكثر الدول الأعضاء ازدحاماً بالسكان في الجماعة الكاريبية. وأرجو أن نظل متيقظين بشدة إلى المحن التي تواجهها هايتي وكفاحها ضد أحداث كارثية طبيعية ومن صنع الإنسان. بالإضافة إلى التقلبات الاجتماعية والسياسية والمصاعب الاقتصادية. فآثارها أرجعت هايتي سنوات إلى الوراء بالمقارنة بمعدل النمو لدى الدول الأخرى في المنطقة، لذلك نحض على الوفاء بالعديد من التعهدات التي قُطعت بحسن نية من أجل تقديم المساعدة لها في جهودها من أجل إعادة التعمير.

وثمة دولة عضو في الجماعة الكاريبية، ألا وهي أنتيغوا وبربودا، لم تراوح مكانها في كفاحها للاستفادة من نجاحها أمام هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية. ونحض مرة أخرى على إيجاد حل سريع ومنصف وعادل لهذا النزاع المؤلم.

أما داخل المجتمع الكاريبي أيضاً، فإن شعب دولة شقيقة لنا، كوبا، لا يزال يعاني من صعوبات جمة نتيجة لحصار تجاري واقتصادي ومالي دام خمسين عاماً. وطلبت الجمعية والمجتمع الدولي باستمرار رفع الحصار. ويكرر بلدنا دعوته ودعوة الجيران الإقليميين والمجتمع الدولي، لا سيما الجمعية العامة، من أجل المعالجة السريعة لهذه المسألة.

منذ عام ٢٠٠٩ ما برحت تايوان تتلقى الدعوة بصفة مراقب من منظمة الصحة العالمية لحضور اجتماعات جمعية الصحة العالمية التي تعقد سنوياً. وهذه الممارسة والترتيبات المتصلة بها قد أرست ما يسمى بنموذج الصحة العالمية مما يرسي سابقة مفيدة لمشاركة تايوان بصورة أكبر في منظومة الأمم المتحدة. ويرى بلدي أنه في عالم اليوم الشديد التكامل والترابط، يتطلب حل جميع القضايا تقريبا المشاركة والتعاون الكاملين بين الشركاء الدوليين. وتايوان، باعتبارها أحد المراكز الرئيسية للقوة الاقتصادية والتكنولوجية في العالم، يمكن أن تسهم مساهمة كبيرة في المجتمع الدولي.

وعليه، فإننا نحث الأمم المتحدة على إيجاد طريقة مناسبة لإتاحة الفرصة أمام مشاركة تايوان مشاركة ذات مغزى في وكالاتها وآلياتها المتخصصة، بما فيها منظمة الطيران المدني الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

لقد عرضت بعض التحديات التي نواجهها، كبلد ومنطقة، وهي تحديات أولتها الجمعية العامة نفسها أهمية. وأوليت اهتماما أيضا لبعض تطلعاتنا بخصوص الدورة السادسة والستين وما بعدها. وهي قضايا تتطلب إسهامات وتدخلات جماعية.

إننا جميعا جزء من المجتمع العالمي والمشاكل التي تتخلل نسيجنا الشديد الحبكة تنتشر دائما لتؤثر علينا جميعا بشكل أو آخر. ومن ثم، يتوجب علينا جميعا ضمان أن تسمح نتائج مشروعنا الجماعي وحرصنا بتحقيق أهدافنا المنشودة. ومن المؤكد أن العمل معا بعزم وأمانة سيضمن أن نعتلي الموجة نفسها. فلننهض معا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرانكو فراتيني، وزير خارجية إيطاليا.

السيد فراتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): إن إيطاليا ذات تقاليد عريقة في مجال الوساطة شكلت تاريخنا ونهجنا حيال الشؤون الدولية. وفي الاحتفالات بالذكرى السنوية الـ ١٥٠ للوحدة الإيطالية في هذا العام، احتفلنا برؤية الآباء المؤسسين لدولتنا وبتضحيات الكثيرين جدا من الوطنيين. كما تذكرنا دور الوساطة في جسر الهوة بين التطلعات إلى الاستقلال وواقع الاحتلال الأجنبي.

وبعد قرن أو نحو ذلك من الوحدة، تحقق مسعانا في سبيل الوساطة عندما كنا من أوائل البلدان التي دشنت عملية إعادة السلام إلى أوروبا. وساعدنا على استعادة السلام والازدهار في قارة مزقتها الحروب بإشراك الحكومات في حوار بدلا من الدخول في نزاعات.

وموقفنا بشأن الوساطة يستلهم كلا من تاريخنا وجغرافيتنا. فإقليمنا يقع في وسط منطقة البحر الأبيض المتوسط تماما، مما جعلنا ندرك جيدا أن أمننا ليس بمعزل عن أمن المنطقة المحيطة بنا.

وما فتئت إيطاليا منذ عقود تؤكد على ضرورة سد الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين ظروف السواحل الشمالية للبحر الأبيض المتوسط وتوقعات جيراننا في الجنوب. وعلى الرغم من هذه الرؤية، فقد ملنا للتغاضي عن تطلعات شعوب شمال أفريقيا والشرق الأوسط للحصول على حقوق مدنية وسياسية، وهي شعوب قريبة منا جدا جغرافيا لكنها أبعد ما تكون عنا من حيث الحقوق التي يتمتع بها مواطنونا.

وفي الظاهر، كان النهج المفضل للبلدان الأوروبية وغيرها من البلدان الغربية، بما فيها الولايات المتحدة، عقد شراكات مع أنظمة غير ديمقراطية وإعطاء الأولوية للأمن والتعاون في مكافحة الإرهاب وسياسات الهجرة. وقد ارتكبنا خطأ.

وكان ”الربيع العربي“ بمثابة صيحة تنبيه، ذكرتنا بأنه لا يوجد زعيم سياسي، رجلا كان أم امرأة، بوسعه الاحتفاظ بالسلطة على حساب شعبه. وقد أكد مبدأ أنه لا يمكن أن تكون هناك وساطة أو حل وسط فيما يتعلق بالحقوق الأساسية. وأظهر أن التعاون في سبيل الأمن والاستقرار ليس بديلا عن تعزيز الحرية والنمو الاقتصادي والديمقراطي وخلق الوظائف.

وجاءت استجابتنا للانتفاضات متماشية مع قيمنا. فقد دعونا إلى الحوار وأعربنا عن أسفنا لاستخدام القوة ضد المدنيين. غير أن ذلك لم يكن كافيا في ليبيا، حيث توعد

النظام بذبح مواطنيه. وكان السبيل الوحيد لمنع وقوع مجزرة هو استناد المجتمع الدولي إلى مبدأ مسؤولية الحماية.

وبالمساعدة على تنفيذ ذلك القرار بالوسائل العسكرية والدبلوماسية والإنسانية، تحولنا من ثقافة الإفلات من العقاب بدعوى السيادة إلى ثقافة السيادة المسؤولة التي تتأصل جذورها في المساءلة الوطنية والدولية عن أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، أيدنا فرض جزاءات دولية على القيادة السورية.

والانتفاضات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط تبعث برسالة مفادها أن الأمم المتحدة يمكنها أن تفعل المزيد وعلى نحو أفضل. وأود أن أكون واضحا للغاية. نحن لا نريد مشاركة أقل من قبل الأمم المتحدة؛ بل نريد المزيد. وقد تكون ليبيا حالة الاختبار الأولى لقيام الأمم المتحدة بدور أبرز.

والأمم المتحدة مُطالبة بتنسيق وقيادة مساعدات المجتمع الدولي لهذا البلد. وينبغي للمجتمع الدولي المحافظة على تماسك ووحدة الهدف وتجنب الاستجابة المجزأة ومقاومة العمل بمنطق ترجيح كفة الفائز الأول. وينبغي ألا تكون هناك منافسة، لأن ثمة فائزا واحدا فقط: الشعب الليبي.

وعليه، ينبغي للأمم المتحدة ترؤس آليات التنسيق الدولي، بدعم من المنظمات الإقليمية ذات الصلة مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وفي هذا المنعطف، يتعين علينا الحيلولة دون انتشار مشاعر الاستياء والتطرف.

ونحن مستعدون لبناء شراكات جديدة محترمة دون فرض نماذج مجهزة سلفا. ولذلك، فإننا نروج لفكرة وضع خطة متوسطية جديدة للنمو والتنمية. واقترحنا عقد مؤتمر دائم بشأن الأمن والتعاون بهدف بناء حوار بين أنداد حول القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية. وإذا لم نستجب وإذا لم يسفر ''الربيع العربي'' عن نتائج قريبا، فإننا سندفع جميعا ثمنا باهظا.

إن الوساطة ضرورية أكثر من أي وقت مضى في المواجهة المتوترة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فالمواجهة لم تسفر عن شيء. ولقد آن الأوان لترع فتيل هذا الصراع الذي طال أمده والذي يوقع الفوضى باللجوء إلى الحوار وبناء الثقة المتبادلة. ونحن ما زلنا ندعم بقوة الجهود الأمريكية ونرحب بالجهد الجديد للمجموعة الرباعية لحشد التأييد اللازم لاستئناف المفاوضات بين الطرفين بهدف إقامة دولة فلسطينية قوية وآمنة في القريب العاجل.

وداخل الاتحاد الأوروبي الذي يتعين عليه أن يتكلم بصوت واحد، فإن إيطاليا مستعدة أيضا لممارسة القيادة والرؤية السياسية بقدر أكبر لاستئناف عملية السلام.

في لبنان، تؤدي إيطاليا دورا بارزا في الوساطة. فالوحدة الإيطالية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد حصلت على ميدالية السلام نظير مساهمتها في صون السلام والاستقرار في البلد. تشكل هذه الجائزة تكريما لإنجازات جنودنا في لبنان، وأيضا لالتزام الحكومة الإيطالية بحفظ السلام.

إيطاليا هي سادس أكبر مساهم في ميزانية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي منذ عام ٢٠٠٦، المساهم الرئيسي بقوات في عمليات الأمم المتحدة من مجموعة الاتحاد الأوروبي وأوروبا الغربية ودول أخرى.

ما زال الكثير من الناس في أفريقيا يواجهون مشاكل كبيرة بسبب الصراعات الإقليمية. تقوض تلك الصراعات استقرار وازدهار الملايين من البشر وتنشر البذور السامة للإرهاب والقرصنة.

وباعتبار إيطاليا شاهدا على اتفاق السلام الشامل بين شمال وجنوب السودان، فقد رحبت بتنفيذ الاتفاق،

الذي أفضى إلى ولادة دولة جديدة هي جنوب السودان. يتعين أن يكون هذا الإنجاز حافزا لتسوية ترتيبات ما بعد اتفاق السلام الشامل دون مزيد من التأخير.

وفي منطقة القرن الأفريقي، ما انفكت إيطاليا تلتزم بالمساهمة في السلام والأمن والتنمية. في الأشهر القليلة الماضية، قمنا بتمويل مشاريع في قطاعات عديدة: الصحة والتعليم والتغذية ودعم الحوكمة والسلام والأمن. ولكن مساعدتنا ليست كافية. الناس في الصومال يواجهون المجاعة والكوارث الإنسانية. ويتعين تكثيف الدعم الدولي لتوفير الخدمات الأساسية للسكان وتعزيز المصالحة الوطنية.

ويكيف نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة هيكله وممارساته مع التحديات الجديدة، من خلال الاستخدام الجيد والمرن لأدواته الأساسية الفعالة من حيث التكلفة، ومن بينها والوساطة. ونحن من مقدمي مشروع القرار حول تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

كما نشجع الأمم المتحدة على أداء دور أكبر في منع نشوب الصراعات وتسوية المنازعات وجهود بناء السلام. ولتحقيق ذلك، اعتمدنا على نزاهة الأمين العام وسلطته. إننا نحييه على ما أبداه من قيادة في إدارة الأزمات، ونشجعه في هذا المسعى النبيل وفي التزامه بضبط الميزانية.

كما نشيد بجميع الجهود الرامية إلى تعزيز حل قوي لإصلاح مجلس الأمن، إصلاح يستلهم المبادئ الرئيسية للأمم المتحدة المتمثلة في الديمقراطية، والمساءلة والتوافق في الآراء، والمرونة – إصلاح يحظى بتأييد أوسع قدر من الأغلبية وتجد فيه كل دولة عضو نفسها.

يعرّف تراثنا الإنساني الإنسان كمقياس لكل شيء. إن مبدأ وضع الفرد أولا هو ركيزة تأييدنا القوي لحملات الأمم المتحدة فيما يخص القضايا الجوهرية مثل إلغاء عقوبة الإعدام، وحماية حرية الدين والمعتقد، وإنهاء ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ويستدعي النهج القائم على الفرد أولا التوفيق بين الحاجة الملحة للتحديث وهدف تحسين جودة حياة الفرد.

نحن بحاجة إلى تعزيز الأمن الغذائي من خلال معالجة الروابط المهمة بين المضاربة والتضخم وأسعار الأغذية وانعدام الاستقرار. يمكننا أن نعتمد على هيئات جديدة أنشئت في إطار منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ووكالات الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في روما، للحد من تقلبات أسعار المواد الغذائية وانعكاساتها السلبية على الشعوب الضعيفة.

كما نولي اهتماما وثيقا للتنمية الحضرية واستدامة البيئة والترويج للأحداث الدولية المهمة، مثل المنتدى الحضري العالمي، الذي سيعقد العام المقبل في إيطاليا، والمؤتمر العالمي المعني بموضوع المدينة المتعددة الأعراق.

وفي الختام، تريد إيطاليا أن تضع حقوق الإنسان، والبيئة التي نعيش فيها، في مركز المجتمع. ووفاء من إيطاليا لهذا المبدأ، فإنها ترغب في المساعدة على إيجاد وتوطيد فكر إنساني حديث. وهذا أفضل دفاع ضد الكراهية والتعصب الإجرامي اللذين ضربا هذه المدينة وهذا البلد والعالم قبل عشر سنوات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أدعو الآن معالي السيدة ترينيداد خيمينيث، وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون في إسبانيا.

السيدة خيمينيث (إسبانيا) (تكلمت بالأسبانية): أبدأ بتهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة هذا الجهاز الرئيسي، الذي نسعى فيه جميعا إلى تحقيق مقاصد الأمم المتحدة.

كما أتمنى للأمين العام السيد بان كي – مون كل النجاح الممكن في أداء مهمته المتمثلة في تعزيز السلام

والتقدم في جميع أنحاء العالم بنفس الفاعلية التي أبان عنها ذلك خلال ولايته الأولى.

كما لا يفوتني أن أهنئ بحرارة ممثلي دولة جنوب السودان الجديدة، التي التحقت بأسرة الأمم المتحدة خلال الدورة الحالية.

لا تزال الأزمة الاقتصادية والمالية تشكل مصدر قلق كبير بالنسبة للعالم كافة، وآثارهما بادية في العديد من المجالات. إن قدرة المجتمع الدولي محدودة على اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي نوع من الأزمات، والقيام بذلك في الوقت المناسب. وذلك يقيد مكافحة الفقر ويعرض للخطر تنفيذ سياسات التنمية المستدامة، المطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى.

تتخذ إسبانيا وشركاؤها الأوروبيون قرارات صعبة لمعالجة الأزمة. ولكن، إلى جانب الإجراءات المتخذة على الصعيدين الإقليمي والوطني، من الضروري القيام باستجابة عالمية منسقة. فالأمم المتحدة جزء هام من الحل للأزمة.

المساواة بين الرجل والمرأة حق أساسي من حقوق الإنسان يقوم على مفهوم المساواة بين كل البشر. والنهوض بحق المرأة في ولوج سوق العمل بشكل كامل ومتساو، فضلا عن المجالين السياسي والاجتماعي، ليس فقط حتميا من الناحية الأخلاقية، ولكنه إجراء ضروري للتغلب على الأزمة.

منذ ١ كانون الثاني/يناير، أصبح للأمم المتحدة أداة تعتمد عليها لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق هذا الهدف: هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ستدعم مديرتها التنفيذية السيدة ميشيل باشلي هذا الجهد. وأؤكد لها الدعم الإسباني الكامل. وسنكون إلى جانب المرأة التي تناضل من أجل الحرية والمساواة.

خلال الأشهر القليلة الماضية، شهدنا فترات تمرد ناضلت خلالها الشعوب ضد طغيان الحكام الذين ينكرون أبسط حقوق الإنسان، وكذلك كرامة وقيمة البشر، مانعين الناس من المشاركة في الحياة السياسية لبلدانهم ومن استخدام مواردهم وفرصهم.

إننا نحتفل بنجاح الحركتين الشعبيتين في تونس ومصر ونشارك في جهود المجتمع الدولي لدعم وتعزيز العملية الانتقالية السياسية في كلا البلدين، بقيادة شعبيهما.

إن الشعب الليبي أيضا سيتمكن من التمتع بالحرية والحياة الديمقراطية بعد عقود من الدكتاتورية وشهور من الصراع. وقد رحبنا بالممثلين الليبيين في الجمعية العامة، شاعرين بالارتياح لمعرفتنا بأن الأمم المتحدة، من خلال ممارسة مبادئها، ظلت تقف إلى جانب الشعب الليبي.

ومن واجبنا الآن أن نواصل مساعدة الشعب الليبي في عمليتي المصالحة وإعادة الإعمار. ونحن على استعداد للقيام بذلك، وسنقوم به بإرشاد من الأمم المتحدة، ووفقا للوتيرة التي يحددها الشعب الليبي ذاته.

وللأسف، يظل المجتمع الدولي يشاهد بسخط القمع الوحشي للمتظاهرين المدنيين من جانب السلطات السورية. إنني أدين بشدة تلك الأعمال مرة أخرى، وأكرر التأكيد على ضرورة قيام المجتمع الدولي باتخاذ تدابير لوقف القمع.

إن الثورات التونسية والمصرية والليبية، والانتفاضة السورية، وتسريع عملية الإصلاح في المغرب والأردن هي جزء من عملية التحول العميقة في العالم العربي، مع ما ينطوي عليه ذلك من نتائج هامة بالنسبة للمنطقة وللمجتمع الدولي بأسره. ولا يمكن أن تبقى تطلعات الشعب الفلسطيني إلى التمتع بالحرية خارج نطاق هذه الموجة من التغيير.

لقد ظل النزاع العربي – الإسرائيلي معروضا على الأمم المتحدة منذ تأسيسها تقريبا. وقد تبقى هذه الدورة في الذاكرة بوصفها الدورة التي منحت الجمعية العامة فلسطين فيها مركز الدولة المراقبة. ويمكن لإسبانيا أن تؤيد هذا القرار للأسباب الآتية.

أولا، يعترف المجتمع الدولي بأن حل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي يقتضي قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ثانيا، بعد ما يزيد على ٦٠ عاما من النزاع، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوجه إشارة واضحة إلى الفلسطينيين يؤكد فيها على أن التزامه بتأييد إقامة الدولة الفلسطينية راسخ ولا لبس فيه.

ثالثا، في العام الذي غير فيه الربيع العربي حقائق الواقع في العالم العربي – وفي الواقع، في العالم بأسره – فإن تطلعات الفلسطينيين العادلة والمشروعة إلى العيش بكرامة في دولتهم، بدون احتلال وما يقترن به من معاناة، تستحق الاستجابة الواضحة من المجتمع الدولي، تلك الاستجابة التي لم تعد تحتمل التأجيل.

ويمكن فهم هذه الخطوة بوصفها مرحلة نحو الهدف المشروع في أن تصبح فلسطين دولة عضو في الأمم المتحدة بحقوق كاملة.

ولا يمكن تحقيق السلام الفعال والمستدام إلا من خلال المفاوضات بين الطرفين. وترى إسبانيا أن الفلسطينيين قد يجدون في المركز الجديد حافزا على الاستئناف المباشر للمفاوضات. وبالضبط لأن هذا هو الهدف المشترك للطرفين وللمجتمع الدولي، فإن تلك الحالة لا يمكن استخدامها لاتخاذ إجراءات لا تتوافق مع روح المفاوضات. وينبغي لإسرائيل أيضا أن تسهم في المحافظة على تلك الروح من خلال الامتناع عن اتخاذ إجراءات تحكم مسبقا على المفاوضات.

وتنسق إسبانيا موقفها مع شركائها في الاتحاد الأوروبي. وأود أن أعرب عن امتناني لجهود الممثلة السامية، كاثرين آشتن، لتنشيط المفاوضات بطريقة مقبولة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ولإعلان المجموعة الرباعية، الذي تقيّمه إسبانيا تقييما إيجابيا للغاية.

إن مشاركة إسبانيا مع الفلسطينيين وفي كفاحهم ضد الاحتلال قديمة العهد ومعروفة للجميع. وقدمت إسبانيا دائما الدعم السياسي والاقتصادي والمعنوي للتطلعات المشروعة للفلسطينيين.

ومن جهة أخرى، تعود العلاقات التاريخية بين إسبانيا والشعب اليهودي إلى قرون عديدة. ولا يمكن فهم الهوية التاريخية لإسبانيا بدون تراثها العربي واليهودي.

وأود أن أشدد على التزام إسبانيا تجاه دولة إسرائيل بوصفها تجسيدا لمشروع إنشاء وطن للشعب اليهودي. ومنذ تأسيسها، واجهت إسرائيل عددا من الحروب وعانت من الإرهاب ضد السكان المدنيين. وبالنسبة لإسبانيا، فإن أمن هذه الدولة الفتية التي ولدت من رحم شعب عريق تمثل أمرا أساسيا.

والسبيل الأمثل لحفظ تلك الدولة يمر عبر معاهدة سلام تنص على إنشاء دولة فلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع تبادلات متفق عليها وتكون القدس عاصمة مشتركة. وسيتطلب أمن إسرائيل وفلسطين ضمانات فعالة لمستقبل اتفاق السلام، بما في ذلك مشاركة دولية ممكنة، بناء على طلب الطرفين.

وينبغي أن يتطلع اتفاق السلام إلى المستقبل، وأن يطوي صفحة أعوام الصراع المؤلمة. وعليه، يجب أن تتأكد إسرائيل وفلسطين أن المطالب النابعة من النزاع سيتم التغلب عليها من خلال توقيع اتفاق السلام.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون حل المأساة المؤلمة للاجئين الفلسطينيين عادلا ومتفقا عليه فيما بين جميع الأطراف المعنية، مع المحافظة على الطابع الحالي لإسرائيل. وفي هذا الصدد كذلك، ستكون الدولة الفلسطينية عنصرا رئيسيا في الحل النهائي للصراع.

لقد أثار البعض شواغل من أن الديمقراطيات الجديدة قد تكون مكانا لجماعات سياسية ذات أيديولوجيات راديكالية أو متطرفة. إن الديمقراطية نظام مفتوح ومنصف للمشاركة السياسية ويجب أن يكون قادرا أيضا على الدفاع عن نفسه من التهديدات الممكنة.

ولحسن الحظ، نستطيع أن نعول على أدوات قد تسهم في منع نشوء تلك الحالات. فتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، الذي يشجع الحوار والتعاون فيما بين الثقافات، يمثل نموذجا واضحا. ومن شأن الاستراتيجية الإقليمية للبحر البيض المتوسط، التي تبلورت في إطار التحالف، أن تساعد من خلال برامج الشباب وحملات التوعية، لنشر القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ودائما من خلال التعايش مع ذوي الثقافات المحلية.

وعلينا أن نمنع إرهاب القاعدة من التعزز في منطقة الساحل عبر انفلات الأسلحة الخارجة عن السيطرة. ويجب أن يتوحد المجتمع الدولي في مكافحة هذه اللعنة التي تتسبب في آفات لبلدان مثل أفغانستان وباكستان، بالطريقة غير العقلانية والقاسية التي ضربت في نيويورك، وبالي، ومدريد، ولندن، ومومباي، وموسكو وأماكن عديدة أخرى خلال العقد الماضي.

وقد عانت الأمم المتحدة ذاتها من عواقب الهجوم الإرهابي الفظيع في أبوجا، بالإضافة إلى تلك الهجمات التي ابتليت بها سابقا في بغداد والجزائر في جملة هجمات أخرى. ومرة أخرى، أتقدم بالتعازي للأمين العام، وأعرب عن تضامننا مع الضحايا وأسرهم، وكذلك مع موظفي الأمم المتحدة الكادحين.

قبل بضعة أيام، حلت الذكرى السنوية العاشرة للهجوم على البرجين في مدينة نيويورك. لقد عشنا عقداً دموياً منذ ذلك الهجوم، على الرغم من تصميم المجتمع الدولي على مواصلة الكفاح ضد الإرهاب.

وإنني أؤمن إيماناً راسخاً بضرورة تعزيز التعاون الدولي بغية منع الإرهاب ومكافحته، وأشدد على ذلك. ولهذا، انضمت إسبانيا منذ البداية إلى المبادرة الخاصة بالمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. ذلك المنتدى الذي أنشئ قبل أيام.

ونحن نؤيد بقوة مبادرات الأمم المتحدة في إطار استراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب، إلى جانب جهود مجلس الأمن والأمانة العامة لترشيد الهياكل الحالية من أجل تحقيق الأهداف التي حددناها في هذا المجال.

وإسبانيا تشعر بحساسية خاصة تجاه ضحايا الإرهاب. فهؤلاء الذين ننساهم أحياناً دون وجه حق، لا يمكن أن يكون تذكرهم بالكلام فحسب. بل ينبغي أن يكون هناك التزام فعال بتقديرهم وتذكرهم وأن نقدم لهم ما يستحقونه من مساعدة ودعم. هكذا تفهمنا موقف الضحايا في إسبانيا، وأصدرنا تشريعاً بهذا الشأن ليكون لدينا أحد أكفأ النماذج وأكثرها تقدماً على مستوى العالم لمساعدة ضحايا الإرهاب.

وإسبانيا تتابع عن كثب شديد دينامية أمريكا اللاتينية – تلك المنطقة ذات الروابط القوية مع إسبانيا. فقوة اقتصاد أمريكا اللاتينية أساسية للتغلب على الأزمة وإيجاد حوكمة اقتصادية دولية جديدة.

ولذلك، فإن تعزيز وترسيخ حوار واسع النطاق مع أمريكا اللاتينية أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن يتناول الحوار المسائل الكبرى المدرجة في جدول الأعمال العالمي، مثل

تصميم صرح مالي دولي إبداعي وطموح، إلى جانب الاستجابة لتغير المناخ والطاقة والأمن والهجرة.

إن التكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية محرك يغذي نموها ويحسن التفاهم بين شعوبها. وتحرص إسبانيا على دعم هذه العملية في إطار مؤتمرات القمة الأيبيرية – الأمريكية.

كما أن بعض المناطق أخرى في العالم تستحق اهتماماً خاصاً بسبب الأوضاع المأساوية التي يعانيها سكانها نتيجة للجفاف والمشاكل المزمنة الأخرى.

والحالة في القرن الأفريقي لا تحتمل. ونحن نسهم في التخفيف من المجاعة في الصومال، بالتنسيق مع المانحين الآخرين ووكالات الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن المساعدة الإنسانية، وإن كانت أولوية، فهي ليست أكثر من خطوة أولى صوب التنمية. وما زال أمامنا طريق طويل في أجزاء كثيرة من العالم.

وعليه، فإنني أؤكد من جديد التزام إسبانيا بالأهداف الإنمائية للألفية. فمكافحة الفقر هدف أساسي لسياسة بلدي بشأن المساعدة والتعاون من أجل التنمية. والتحدي الذي تمثله الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن يشجعنا على مضاعفة جهودنا لتحقيقها في الإطار الزمني المحدد.

مع ذلك، وبغية إنجاز تلك الأهداف وتهيئة المستقبل للأجيال القادمة، علينا أن نحقق أقصى استفادة من الاجتماعات من قبيل ذلك الاجتماع الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢، حيث تتجه النية إلى وضع نموذج جديد يسمح لنا بالجمع بين الأهداف الإنمائية للألفية والاستدامة البيئية.

ومن المهم أيضاً أن نستفيد من الزخم الناشئ عن مؤتمر كانكون في عام ٢٠١٢ بشأن العملية التفاوضية المعنية بتغير المناخ. وسنواصل الإسهام في هذه العملية بطريقة بناءة في مؤتمر ديربان القادم، جنباً إلى جنب مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي.

إن الأزمة المالية التي تضرر منها الاقتصاد العالمي لا يمكن أن تكون ذريعة للتنصل من التزاماتنا. بل على النقيض، ينبغي أن تشجعنا على الوفاء بتلك الالتزامات. ولذلك، تؤمن إسبانيا بضرورة دعم تطوير آليات مالية إبداعية – أو بعبارة أخرى، تطوير آليات يمكن من خلالها أن نعبئ موارد مالية إضافية متوسطة وطويلة المدى. وينبغي أن يتم ذلك بصورة مستقرة ويمكن التنبؤ بها، على أن تكون مكملة للمساعدة الإنمائية الرسمية، التي ينبغي الإبقاء عليها مهما يكن الثمن. وتترأس إسبانيا حالياً المجموعة الرائدة للتمويل الإبداعي للتنمية، التي نعلق عليها أمل كبير.

ودعم إسبانيا لأنشطة المنظمة المتعلقة بصون السلام والأمن في بقاع مختلفة من العالم ومشاركتها في تلك الأنشطة يدلل على التزامنا بتحقيق مقاصد الأمم المتحدة. وهناك قرابة ١ ٢٠٠ إسباني يشاركون بنشاط اليوم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع وجود ملموس، بصفة خاصة، في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهي بعثة أساسية للحفاظ على الاستقرار في جنوب ذلك البلد، إلى جانب المساعدة في تنميته اقتصادياً.

وأشكر الأمين العام على مشاركته في تدشين قاعدة الأمم المتحدة في كوارت دي بوبليت، فالينسيا، اعترافاً بالتزام إسبانيا تجاه الأمم المتحدة. وكما قال الأمين العام، فإن بناء هذه القاعدة، التي قدمتها إسبانيا للأمم المتحدة، سوف ييسر عمل المنظمة ويعزز موثوقية اتصالاتها ويحسن أمن الموظفين العاملين في الميدان وسلامتهم إلى حد كبير.

وإسبانيا تعتز كثيراً بمشاركتها في عمليات الأمم المتحدة. ونعتزم الحفاظ على التزام ثابت وفعال ودائم تجاه الأمم المتحدة ومقاصدها. وانطلاقاً من هذا الالتزام، أعلنت

إسبانيا في عام ٢٠٠٥ ترشحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وبدعم الدول الأعضاء، نأمل أن يكون لنا مقعد في المجلس وأن نواصل العمل من هذا الموقع من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين. وفي نفس الوقت، سنسعى للنهوض بالتنمية وحقوق الإنسان بوصفهما ركيزتين أساسيتين للسلام الدائم.

وقبل عام مضى، شهد الرجال والنساء في ليبيا ومصر وتونس انعقاد الجمعية بينما كانوا يعانون من قمع أنظمة ديكتاتورية. واليوم، أصبحوا يمتلكون مستقبلهم. لقد كافحوا من أجل ذلك. وقدم لهم المجتمع الدولي الحماية والدعم. ومن جانبهم، فقد أعطونا الأمل. والآن يمكننا أن نأمل في أن التغيير أصبح ممكناً. وليست هناك تحديات لا يمكن التغلب عليها.

ونحن اليوم على يقين من أن المجتمع الدولي، بتوجيه من الأمم المتحدة، يمضي على طريق السلام والحرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هنري آيبي آييسي، وزير خارجية الكاميرون.

السيد آيبي آييسي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أولاً، وباسم فخامة السيد بول بيا، رئيس الجمهورية ورئيس دولة كاميرون، وبالنيابة عن الوفد الذي أتشرف بقيادته في الدورة الحالية، أتقدم بتهنئة حارة للرئيس على انتخابه بالإجماع رئيساً للجمعية في دورتها السادسة والستين.

ونود أن نشيد بسلفه، السيد جوزيف ديس، الذي كان عمله كرئيس للجمعية في دورتها الخامسة والستين موضع تقدير كبير، مثلما تقدر الكاميرون كثيراً زيارته لياوندي في كانون الثاني/يناير في إطار جولته الأفريقية.

ونزف تهنئة خالصة، مرة أخرى، إلى السيد بان كي - مون، لتمديد ولايته في منصب الأمين العام لمدة خمس سنوات أخرى. فقد ساهم تصميمه والتزامه بعمل الأمم المتحدة أثناء فترة ولايته الأولى، في المبادرات والإجراءات الهامة التي اتخذتها الأمم المتحدة من أجل تعزيز السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم. ونتمنى له أطيب التمنيات ونتعهد بدعمه على نحو مستمر في فترة ولايته الثانية، ونأمل له أن يواصل عمله بنجاح في جميع المجالات، في إطار جدول أعمال الأمم المتحدة، وخصوصاً ما يتعلق منه بالتوفيق والمواءمة بين وجهات نظر مختلف الدول الأعضاء.

وفي هذا العام، انضم عضو جديد إلى المنظمة، هو جمهورية جنوب السودان. وقد أتيحت لنا الفرصة للترحيب به رسميا، ومع السرور في ذات الوقت، في ١٤ تموز/يوليه عقب إعلان استقلاله قبل بضعة أيام من ذلك التاريخ. وسمح وصول هذه الدولة الجديدة إلى عضوية المنظمة، بإسدال الستار على فصل مظلم:عقود من الحرب، وسلسلة متصلة من الويلات، والموت، والتشرد، والدموع، والمأساة الإنسانية والمعاناة بين شعب تلك الأرض في قارتنا الأفريقية.

وتغتنم الكاميرون هذه الفرصة للمشاركة في الإعراب عن تقديرها المستحق لزعماء السودان وجنوب السودان، وكذلك للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، لعملهم المتواصل في دعم المفاوضات قبل التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥، فضلا عن الفترة التي أعقبت تنفيذها. ويؤكد دور بعثة الأمم المتحدة في السودان وإنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، التي تتمثل مهمتها في دعم الدولة الجديدة في عملية توطيد مؤسساتها وديمقراطيتها، على الدور المتفرد والحاسم الذي اضطلعت به الأمم المتحدة، في توافق تام مع المقاصد والمبادئ الأساسية لميثاق تأسيسها.

وترحب الكاميرون بالدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في ذلك الصدد. ونحن نرى بوجه عام، أنه ينبغي أن تؤدي المنظمة دورها في إدارة الصراع بطريقة شفافة تماما، وتمشيا مع مقاصد ومبادئ ومُثُل ميثاق الأمم المتحدة، التي تدعو إلى تسوية المنازعات الدولية بطريقة سلمية، واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

ومن هنا يكتسب الموضوع الذي تم اختياره لهذه الدورة السادسة والستين – ”دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية“ – أهميته، ويذكّرنا بأن الميثاق قد نص على أن الغرض الرئيسي من تأسيس المنظمة هو:

> ”صون السلام والأمن الدوليين، والقيام، تحقيقا لهذه الغاية، باتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء أخطار تهدد السلام وإزالتها ولقمع أعمال العدوان أو غيرها من الأعمال التي تخل بالسلام، والقيام عن طريق الوسائل السلمية، وطبقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، بتسوية المنازعات أو الحالات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلام، على النحو المجسد في الميثاق“.

ويدعو الميثاق أيضاً الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى

> ”تقيد الدول الأعضاء بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بأي شكل يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة“.

وينبغي تسوية النزاعات الدولية، ومن باب أولى، الصراعات الداخلية، سلميا بما يتماشى مع ميثاقنا، عن طريق التفاوض والوساطة، بدلا من اللجوء إلى القوة.

وهذا هو الموقف الذي ما انفكّ الاتحاد الأفريقي، بصفته المنظمة القارية للدول الأفريقية، يدعو إليه ويدافع عنه. وتتفق الكاميرون مع الاتحاد الأفريقي في أن أي حل دائم للأزمات السياسية الداخلية، يجب أن يأخذ في الاعتبار بمؤسسات الدولة السياسية الوطنية، والتطلعات المشروعة للشعب المعني، ولكن ينبغي عليه أيضا، الحفاظ على وحدة البلاد وسلامة أراضيها. ويأخذ حل كهذا في الاعتبار، بوجوب أن تعطى الأولوية للتدابير التي تضمن الحفاظ على السلام، وتعزيز المصالحة الوطنية، وترسيخ ثقافة الديمقراطية، وملكية سيادة القانون من قبل الحكومات والمواطنين.

وفيما يتعلق ببعض المسائل المشتعلة حالياً في هذا المجال، وخصوصا فيما يتعلق بإدارة المسألة الليبية، أشارت الكاميرون إلى مقرر الجمعية العامة الذي اعتمد في ١٩ أيلول/سبتمبر بشأن الموافقة على تفويض الوفد الليبي الذي شكّله المجلس الوطني الانتقالي، وكذلك البيان الذي تلاه هنا رئيس مجلس الاتحاد الأفريقي في ٢١ أيلول/سبتمبر، الذي سبقه البيان الصحفي الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر. ونظراً لاتساقهما التام مع سياساتنا الخارجية، تعرب الكاميرون عن احترامها لمقرر الجمعية العامة، وللبيان على حد سواء، في سياق علاقاتها الثنائية مع الدولة الليبية، وفي إطار المؤسسات الدولية المختلفة.

إن من واجب المجتمع الدولي أن يدعم الدول وشعوبها في إدارة شؤونها الوطنية، وفي السعي لضمان إمساكها بزمام أمرها ومصيرها. وينبغي على الحكومات بدورها، أن تسعى إلى الاستجابة للتطلعات المشروعة، ولتوقعات شعوبها الكثيرة والمتنوعة في جميع المجالات.

وتسعى الحكومة في الكاميرون إلى تنفيذ الإصلاحات التي بدأت منذ بضع سنوات، من أجل تعزيز المؤسسات السياسية الوطنية، وتحديث ديمقراطيتنا. وفي الوقت نفسه، وضعت الحكومة سياسات ترمي إلى خلق بيئة مواتية للتنمية والأنشطة المدرة للدخل، وتحسين الظروف المعيشية لشعبها، في سياق تتكرر فيه الأزمات الدولية

الاقتصادية والمالية، التي تترك آثار سالبة على البرامج الوطنية للدول.

وفي الجانب الاقتصادي، فقد كانت لبلدي منذ عام ٢٠٠٩ بوصلة معنوية حقيقية موجهة للأطراف الفاعلة الوطنية في القطاعين العام والخاص، ولشركائنا الخارجيين: هي وثيقة استراتيجية النمو والتوظيف. وتشكل هذه الوثيقة جزءاً من رؤية شاملة مشتركة للتنمية في الكاميرون، وصولاً إلى عام ٢٠٣٥، ويطلق عليها اسم رؤية ٢٠٣٥. وهي تركز على السعي إلى زيادة النمو وخلق فرص العمل والحد من الفقر وتحقيق تحسن ملموس في الظروف المعيشية لشعبنا. وسيتم تنفيذ هذه الاستراتيجية، بوجه خاص، وعلى نطاق واسع، عبر مشاريع البناء التي تتطلب عمالة مكثفة في جميع أنحاء البلاد، مع التركيز بوجه خاص، على قطاعات الطاقة والتعدين وخلق رأس المال البشري.

وعلى الجبهة السياسية، وفيما يتصل بالانتخابات، دخلت هيئتنا الانتخابية المستقلة – أي، المفوضية الكاميرونية للانتخابات – التي أنشئت في عام ٢٠٠٦ وأنيطت بها المسؤولية عن عملية تنظيم الانتخابات بكاملها، ابتداء من تسجيل الناخبين ومرورا بتنظيم صناديق الاقتراع وانتهاء بالإشراف على الانتخابات والاستفتاءات، دخلت مرحلة التشغيل الكامل، وأسست عددا من المكاتب المحلية.

وإن حق التصويت للكاميرونيين الذين يعيشون في الخارج أصبح جزءا من القانون الذي شُرّع في هذا العام. وقد قامت المفوضية الكاميرونية للانتخابات باستكمال السجل الانتخابي، وتقرر منح حوافز مختلفة، مثل بطاقات الهوية الوطنية المجانية، لتشجيع المشاركة الواسعة في الانتخابات. وعلاوة على ذلك، وُضعت أحكام قانونية لكفالة شفافية الانتخابات وحريتها ونزاهتها ومصداقيتها في سياق الديمقراطية التي تحظى برضا الجميع.

وفي ذلك الصدد سيحل قريبا موعد نهائي ذو أهمية للشعب الكاميروني. ففي ٩ تشرين الأول/أكتوبر سيمارس الشعب حقه في انتخاب قادته وتقرير مستقبله، مثلما هو الحال في جميع الديمقراطيات. وإنني أشير إلى الانتخابات الرئاسية. ومع كل هذه الأحكام التي أشرت إليها توا، والتي وُضعت بالمساعدة التقنية من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، أعتقد أن الظروف اللازمة لكفالة أن تجري الانتخابات في أجواء سلمية متوفرة الآن. وسيضطلع بمهمة مراقبة الانتخابات الرئاسية مراقبون مستقلون، وطنيون وأجانب.

وأود أن أسلط الضوء مع شعور بالفخر على ما أبداه الكاميرونيون من نضج سياسي. فقد أفلحوا دائما في اختيار الأفضل من أجل كفالة أن نحافظ على منجزاتنا الوطنية، لا سيما فيما يتصل بالسلام والوحدة الوطنية، وتمكنوا من العمل في صف واحد بروح من حب الوطن وبشعور حميم بمسؤوليات المواطنة عندما يكون ذلك مطلوبا للتصدي لمختلف التحديات التي يواجهونها اليوم، الخارجية والداخلية على السواء، مثلما تصدوا للتحديات التي واجهوها في جميع مراحل تاريخهم.

وأكرر التزام الكاميرون بالسلام عن طريق الوساطة، وكذلك التزامها بالديمقراطية والحكم الصالح، على الصعيدين المحلي والدولي على السواء.

أختتم بتأكيد التزام بلدي بالمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة، والمثل المنصوص عليها في القانون الدستوري للاتحاد الأفريقي. ويتمنى بلدي أن يرى تعاونا معززا بين المؤسستين الدوليتين عندما تتعاملان مع المسائل التي تؤثر على البلدان الأفريقية، تمشيا مع روح ونص هذين الصكين الدوليين.

هذه هي مساهمتنا، بالنيابة عن رئيس جمهورية الكاميرون، فخامة السيد بول بيا، رئيس الدولة ورئيس

الدبلوماسية الكاميرونية، في المناقشة العامة في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، وهي منظمتنا الدولية المشتركة ذات الاختصاص العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد.

وأذكّر الأعضاء بأن البيانات المدلى بها في ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ستارشيفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): هذا الصباح استمعت الجمعية إلى بيان من رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، السيد سالي بريشا. وقد كرس جزءا كبيرا من بيانه لمشكلة كوسوفو، في ما أصبح ممارسة سنوية رتيبة، وتضمن البيان المغالطات والتحريفات المعهودة. لكن طبيعة تلك المغالطات والتحريفات تستلزم الرد عليها. واسمحوا لي بأن أحاول التعامل معها بأكبر قدر ممكن من الاختصار والدقة.

ذكر رئيس الوزراء بريشا أن كوسوفو ”أبدت التزاما دائبا وجدية في عملية المفاوضات في بروكسل“ (A/66/PV.22). ويصح القول بالمثل إن كوسوفو أبدت التزاما دائبا وجدية، بالتوازي، في اتخاذ إجراءات أحادية ذات طابع قسري، محاولة فرض الأمر الواقع بشأن مسائل لم تكن المفاوضات قد انتهت بشأنها. وكوسوفو، بقيامها بذلك، خلقت توترات ومنازعات فعرّضت للخطر نفس عملية المفاوضات التي يفترض أنها ملتزمة بها. والحقيقة أن كوسوفو ليست ملتزمة بتلك العملية أبدا. والمعروف أن كل عملية تفاوض تنطوي على أخذ وعطاء، ولكن كوسوفو، التي ازدادت جرأة بدعم حماتها المتجبرين، تريد فقط أن تأخذ. إن التوصل إلى حل مستدام على ذلك الأساس ليس ممكنا.

وقد عرض رئيس الوزراء بريشا بطريقة مضللة فتوى تموز/يوليه ٢٠١٠ لمحكمة العدل الدولية، بقوله إنها قررت ”أن إعلان استقلال كوسوفو“ – ربما بالاستناد إلى النسخة الألبانية للفتوى – ”يتمشى تماما مع القانون الدولي.“ (المرجع نفسه)

إن المحكمة لم تقل ذلك قط: بل إنها خلصت حقيقة إلى أن ”إعلان الاستقلال المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ لم ينتهك القواعد العامة للقانون الدولي“ (A/64/881، الفقرة ٨٤) لسبب واحد هو ”أن القواعد العامة للقانون الدولي لا تتضمن أي حظر واجب التطبيق على إعلانات الاستقلال“.

تلك الصيغة لا تنقل عن المحكمة فتوى مفادها أن انفصال كوسوفو الأحادي كان مشروعا، أو أن كوسوفو أصبحت، بواسطته، دولة مستقلة. فالمحكمة أوضحت جيدا أنها لم تدرس قط ما إذا كان للإعلان ما يبرره، أو ما إذا ترتبت عليه أية آثار قانونية. ويعلم كل محام دولي أن السؤال الحقيقي المطروح فعلا يظل بدون إجابة. وعلى سبيل الاستطراد، أُشفعت الفتوى بعدد من الآراء المعارضة في المحكمة.

وتكلم رئيس الوزراء بريشا عن ”حزمة أهتساري“. وبديهي أن تلك الحزمة جُمعت لكوسوفو وألبانيا، لأن لا صربيا ولا مجلس الأمن قبلا بها. وبالتالي فإنها تظل في مستوى الأفكار الفردية لحل مشكلة كوسوفو.

وعلاوة على ذلك، ذكر رئيس الوزراء بريشا أيضا أن ”التراث الثقافي الصربي في كوسوفو مأمون اليوم أكثر من أي يوم مضى“. (A/66/PV.22). وحتى يقيّم المرء تلك العبارة، يجدر به أن يتذكر مجازر الصرب على يد الألبان في عام ٢٠٠٤، عندما دُمرت أكثر من ٣٠ كنيسة تابعة

للكنيسة الأرثوذكسية. أما الكنائس المتبقية فإنها تتعرض للتدنيس يوميا بشكل روتيني.

وأكد رئيس الوزراء بريشا أن ”العلاقات بين الطوائف في كل المجالات حيثما يعيش الصرب والألبان معا في نفس المجتمعات المحلية جيدة جدا“ (المرجع نفسه). وينبغي للمرء أن يحلل العدد الطفيف للصرف العائدين إلى ديارهم في كوسوفو، والروايات اليومية للهجمات على الصرب المتبقين وعلى ممتلكاتهم، ليرى أن تلك ليست سوى صورة منمقة لوضع كئيب.

وتكلم رئيس وزراء ألبانيا عن ”أن الجماعات الإجرامية والعصابات المنظمة تفعل كل ما في وسعها، باستخدام السلاح والوسائل الأخرى، للإخلال بسيادة القانون“. (المرجع نفسه). وأفترض أن رئيس الوزراء كان يتكلم عن الجماعات الألبانية، التي لها تاريخ طويل من الدوس على سيادة القانون في كوسوفو وفي عدد من البلدان الأخرى في العالم. ولقد تم إنتاج أفلام عن هذا الموضوع، وحتى هنا، في نيويورك، جرى اعتقال العشرات من أعضاء المافيا الألبانية قبل مجرد بضعة أشهر.

وبشأن مسألة إعادة رفات ضحايا الصراع في كوسوفو، أظهرت جمهورية صربيا استعدادها الكامل للقيام بكل ما في وسعها بغية إنجاز تلك المهمة. وهي تتوقع من كوسوفو القيام بالشيء نفسه.

ومن الصعب حقاً الاستماع إلى كلام رئيس وزراء ألبانيا وهو يحاول إنكار أفظع الجرائم التي ارتكبت في كل أنحاء منطقة يوغوسلافيا السابقة خلال فترة الصراع، أو القراءة عنه: اختطاف مئات الفتيان من الصرب، وقتلهم وبيع أعضائهم في السوق السوداء.

ومن السهل أن نفهم لماذا رئيس الوزراء يفعل ذلك، لأن معظم تلك الجرائم قد ارتكبت في أراضي ألبانيا. ولكن الإيحاء بأن كارلا ديل بونتي، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وديك مارتي وجميع الشهود الذين تكلم معهم يكذبون، فهو مجرد أمر لا يطاق. وإذا كان يعتقد أن بإمكانه إلغاء تلك الجرائم، فنحن نعتقد أنه مخطئ، وأن المجتمع الدولي سوف يصر على إجراء تحقيق كامل ومحاكمة مرتكبي تلك الجرائم، التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الإنسانية الحديث.

السيد خوجا (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني مضطر إلى ممارسة حقي في الرد بعد التعليقات التي أدلى بها ممثل صربيا ممارسة لحقه في الرد. أنا أخالف ما سمعناه تمام المخالفة.

إنها لحقيقة معروفة جيداً أن ألبانيا وصربيا تختلفان حول مسألة كوسوفو، كما ظهر أيضاً خلال المناقشة العامة. ومع ذلك، ألبانيا على اقتناع، شأنها شأن الكثير من الدول الأعضاء الأخرى التي يتزايد عددها، بأن كوسوفو المستقلة هي الحل الوحيد في منطقة مزقتها الحرب، وأججها الحقد العرقي الصربي تحت حكم ميلوسيفيتش. وكوسوفو المستقلة، كما أثبت الواقع، تمثّل الآن وستمثّل إسهاماً رئيسياً في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وما زالت ألبانيا تأمل أن تتقبل صربيا هذا الواقع الذي لا يمكن إنكاره وعكس مساره.

ولقد تلقت الجمعية في العام الماضي مع الاحترام الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية (انظر A/64/881) بشأن إعلان استقلال كوسوفو، وهي الفتوى التي ينبغي أن نتذكر أنها جاءت بطلب من صربيا. ونعرف جميعاً استنتاج المحكمة – على الرغم من سماعنا الشيء نفسه – أن إعلان الاستقلال لم ينتهك أي حكم من أحكام القانون الدولي. ومثلما ذُكر عدة مرات قبل صدور الحكم، من المتوقع أن تقبل صربيا وتحترم النتائج التي توصلت إليها المحكمة. ونحن ما زلنا ننتظر أن يحدث ذلك.

ومن الضروري التأكيد على أنه خلال الاضطرابات الأخيرة الناجمة عن التخريب والأعمال الهمجية في شمال كوسوفو، فإن الدعم المكشوف الذي وفرته بلغراد لتلك

الاضطرابات كان واضح الهدف. ومنذ أشهر وحتى الآن، يتنافس كبار الوزراء الصرب وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين في تصريحاتهم بالقول إن تقسيم كوسوفو هو الحل الوحيد. ونحن بحاجة إلى تذكير الجمعية بأن كائناً من يتكلم عن التقسيم، وتغيير الحدود في منطقة البلقان، إنما يتطلع إلى أحلك الأوقات من تاريخ البلقان الحديث، التي نعتقد ونأمل أنها لن تحدث أبداً مرة أخرى.

وألبانيا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، تدعم دعماً كاملاً حكومة كوسوفو لتنفيذ سيادة القانون وممارسة سلطتها بالتعاون الوثيق مع الوجود الدولي هناك، ولعدم الاستسلام أمام المجرمين على الإطلاق، وأمام الهياكل الموازية، والأفراد الذين لا يهتمون سوى بمصالحهم، وليس بمصالح الطائفة الصربية التي يدّعون تمثيلها.

وكما قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في بلغراد قبل بضعة أسابيع، إن على صربيا تنفيذ الاتفاقات مع كوسوفو، والسماح لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بأن تعمل في كامل إقليم كوسوفو، وإلغاء الهياكل الموازية في الشمال. ونحن ننتظر لنرى ما إذا كانت هذه الرسالة قد فُهمت جيداً في بلغراد.

وأشار الممثل الصربي إلى وثيقة تعرف بتقرير ديك مارتي. أريد أن أكون واضحاً: إن الحكومة الألبانية تعتبر هذا التقرير، والجرائم البشعة التي يزعمها، مجرد تكهنات وادعاءات مضللة واستنتاجات لا أساس لها ولا تتطابق مع الواقع.

إن ألبانيا ديمقراطية، وهي دولة سيادة القانون، وضعت احترام حقوق الإنسان وكرامته في أسس مجتمعها. وألبانيا، كطرف مهتم للغاية بالحقيقة، طلبت رسمياً إلى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو إجراء تحقيق كامل وبطريقة شفافة ومستقلة، في جميع جوانب الادعاءات التي تتعلق بأي جزء من الأراضي الألبانية.

لهذا السبب بالذات، صوتت ألبانيا لصالح قرار مجلس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، حيث تعتقد أن التحقيق الجاري هو السبيل الوحيد لوقف الدعاية الصاخبة، التي استمعنا إليها مرة أخرى هذا المساء، وتستمر منذ فترة طويلة جداً.

والسؤال هو عما إذا كانت صربيا ستتقبل النتائج التي توصلت إليها تحقيقات بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، أو ستتصرف بالطريقة التي فعلت بشأن فتوى محكمة العدل الدولية، التي، كما سبق أن قلت، جاءت بطلب من صربيا نفسها.

إن ألبانيا وصربيا ديمقراطيتان، وعضوان من البلدان الجنوبية الشرقية للجماعة الأوروبية، التي نعتقد أنها تتحرك بسرعة نحو المستقبل الذي تستحقه. ونحن نتطلع إلى قيام منطقة أكثر تكاملاً على جميع المستويات، ونعمل من أجلها.

ومثلما ذُكر مراراً، نحن على استعداد لتطوير العلاقات الثنائية مع صربيا، بالطريقة نفسها التي نطور علاقاتنا مع جميع الدول الأخرى في المنطقة. ولدينا العديد من المسائل المشتركة في جدول أعمالنا المشترك، وأهمها الاندماج في الاتحاد الأوروبي، الذي نعتقد أنه ينبغي أن يكون القوة المحركة الرئيسية لمستقبلنا المشترك.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد قال وفدي كل ما رأينا من الضروري قوله بالنسبة إلى البيان الذي أدلى به رئيس وزراء ألبانيا. والأمر متروك لأعضاء الجمعية كي يستخلصوا استنتاجاتهم الخاصة، حيث نرى أن لا حاجة إلى إطالة أمد هذا النقاش المتبادل.

السيد خوجا (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أنا سعيد حقاً لأننا نتفق على الأقل على عدم الحاجة إلى إطالة أمد هذا النقاش.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٠.